

اجتماعات بيروت: عربية المصالحة أمام «المجلس الوطني»

تباشر كل أعمالها ومهامها التي توافقنا عليها في الأيام المقبلة»، ما يعني أن القضية ستبقى مرهونة بتشكيل هذه الحكومة أولاً. ووفق المعلومات، فإن الموافقة المبدئية التي أعلنتها «حماس» و«الجهاد الإسلامي» للمشاركة في المجلس الوطني أمامها معوقات عدة، أهمها أن إجراء انتخابات «الوطني» و«التشريعي» وتشكيل حكومة وفاق وطني للإشراف عليها يحتاجان إلى إنهاء الانقسام بين «حماس» و«فتح»، وهو ما يبدو مستبعداً حتى الآن، ما يعني أن المجلس الجديد لن يتشكل في القريب العاجل، وأن موافقة الحركتين المبدئية ما هي إلا ورقة ضغط فلسطينية في وجه الدول العربية، في حال قرر رئيس «منظمة التحرير»، محمود عباس، أي مناورة

إلى اتفاق في ما يتعلق بتشكيل مجلس وطني جديد يضم الجهاد الإسلامي وحماس». وقبل إنهاء اللجنة أعمالها، قال في تصريح صحافي إن «المجلس الجديد سيمثل

«المجلس الوطني» الجديد لن يبصر النور قريباً رغم التوافق، الشكلي

كل مكونات الشعب الفلسطيني، من خلال انتخابات حرة ومباشرة». رغم ذلك، أوضح أبو مرزوق أن الجهة التي ستشرف على العملية الانتخابية في الداخل الفلسطيني هي «حكومة وحدة وطنية موجودة في الداخل الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهذه الحكومة

المصادر نفسها. وتعبّر بأنه كان لا بد من بيان ختامي توافقي للحدّ من الانهيار المتواصل على صعيد القضية. وعملياً، لم يتغيّب سوى تنظيمين هما «فتح الانتفاضة»، و«جبهة النضال الشعبي» التي يقودها خالد عبد المجيد (خارج إطار «منظمة التحرير»). فيما حضرت فصائل المنظمة كافة، وفي مقدمتها «فتح» و«الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» و«الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين» و«حزب الشعب» و«جبهة النضال» (داخل المنظمة)، إلى جانب «الجبهة الشعبية - القيادة العامة» و«حماس» و«الجهاد الإسلامي». في هذا السياق، أعلنت «حماس»، على لسان عضو مكتبها السياسي موسى أبو مرزوق، أنه تم «التوصل

الحديث من أجل إجراء الانتخابات للرئاسة والمجلسين التشريعي والوطني». كذلك دعا الديان «الرئيس أبو مازن (محمود عباس) إلى البدء فوراً بالمشاورة مع القوى السياسية كافة من أجل التوافق على تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، مؤكداً أن «اللجنة التحضيرية للمجلس الوطني» سوف تواصل عملها وستعقد اجتماعاتها بصورة دورية بمشاركة القوى الفلسطينية كافة حتى انعقاد المجلس الوطني». كذلك عبر عن «التقدير الكبير للبنان الشقيق رئيساً وحكومة وشعباً، وشكرها (اللجنة) لدولة الرئيس نبيه بري لاستضافة اجتماعاتها». لكن، ما هي النتائج الفعلية؟ وفق مصادر واكبت الاجتماعات خلال

لا توحى الأجواء التوافقية شكلياً في اجتماعات الفصائل الفلسطينية في بيروت إلا بتوافق عام على خطوط أساسية تم التوافق عليها عشرات المرات سابقاً من دون تنفيذ. فيما تشبه نتائج البيان الختامي لجلسات اليومين الماضيين مشهد وضع العربية أمام الحصان، فلا مجلس وطني جديد إلا بمصالحة هي أبعد ما تكون عن الفلسطينيين

هذه المرة الأولى منذ سنوات التي تجتمع فيها القوى الإسلامية والوطنية الفلسطينية (الناضول)



اليومين الماضيين، فإن ما تم هو «توافق شكلي أفضل من أن نخرج بعد هذه الصور الجماعية لنقول للعالم إن الفلسطينيين لم يستطيعوا التوافق على شيء». وأضافت تلك المصادر أن حركتي «حماس» و«الجهاد الإسلامي» لم ترغبا في إحباط الاجتماع عبر الاشتراطات، وهما تقدران أنه لن يحدث أي «حوار حقيقي بعد ذلك... ولا حتى يوجد تفاؤلاً في جلسة جديدة للجنة التحضيرية».

الواضح من حديث تلك المصادر أن رئيس السلطة سعى بعد تعزيز شرعيته داخل حركة «فتح» واستفادة السلطة من الأجواء السياسية على الصعيد الدولي أخيراً، خاصة في قضية الاستيطان، إلى تعزيز الشرعية الداخلية والقول إن القرار الفلسطيني تحت «صوت واحد» ضمن الأطر القديمة، لكنه - كما ترى المصادر - يبقى المستفيد الأكبر مما حدث، وعملياً سوف يعيق الوصول إلى «منظمة تحرير خارجة عن يده وعن توجهاته».

أما عن وضع العربية أمام الحصان، فكان الحديث الفتاوي داخل الاجتماع أنه لا يمكن المضي إلى «مجلس وطني جديد دون التوافق وإتمام المصالحة» العالقة منذ أكثر من عشر سنوات، بدلاً من أن يكون «الوطني» هو مدخلاً لإعادة ترتيب البيت الفلسطيني كله، وهي خطوة أكبر من المصالحة بين فصليين، نقول

صحيح أن الفصائل الفلسطينية، بتبايراتها المختلفة، اجتمعت للمرة الأولى منذ سنوات على طاولة واحدة في العاصمة بيروت، بعيداً عن الاشتراطات التي تضعها العواصم العربية الأخرى ويدعوة رسمية من الدولة اللبنانية، لكن منتجات هذا الاجتماع الذي لم يتغيّب عنه سوى فصليين صغيرين، لم تتعدّ الابتسامات وبياناتاً يشبه في شكله ومضمونه بيانات أخرى في اجتماعات سابقة.

البيان الختامي تحدث عن خطوط عامة على شاكله «حماية وتطوير الإنجازات التي حققها نضالنا الوطني، وصون الاعتراف الدولي بحقوقنا الوطنية الثابتة وإجماع العالم على رفض الاستيطان والضم الإسرائيلي غير الشرعي لمدينة القدس»، فيما كرّر «ضرورة تجسيد الوحدة الوطنية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا».

بناءً على ذلك، تقرر «ضرورة تنفيذ اتفاقات وتفاهات المصالحة كافة، بدءاً بتشكيل حكومة وحدة وطنية تضطلع بممارسة صلاحياتها في جميع أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، بما فيها القدس، وفقاً للقانون الأساسي... واستكمال إعمار قطاع غزة وحل مشكلاته والعمل

تحليل إخباري

«شتم المقاومة الفلسطينية» تمهيد للحوار بين أنقرة وتك أيب

قبل يومين، أن المنطقة تشهد «تغيرات سياسية إقليمية دراماتيكية، من المتوقع أن يكون بعضها جيداً جداً بالنسبة إلى إسرائيل». ومن الواضح أنه يشير بذلك إلى أكثر من مسار؛ فإلى جانب تطبيع العلاقات الثنائية مع تركيا وتطويرها، هناك أيضاً مسار تعزيز العلاقات مع السعودية وبعض دول الخليج، وهو أكد في مناسبة أخرى أن ما يجمع بين الرياض وتك أيب أنهما في «جبهة موحدة».

يُذكر أن وسائل إعلام تركية نشرت، أمس، عدة تقارير تتحدث عن خطط الحكومة التركية لدفع العلاقات مع إسرائيل قدماً. وتعليقاً على ذلك، أوضح مسؤول إسرائيلي رفيع في حديث مع صحيفة «هآرتس» أن تصريحات مسؤولين أتراك مع وسائل إعلام محلية حول العلاقات مع إسرائيل لم تكن منسقة مع الأخيرة، لكنها «تدل على رغبة تركية حقيقية في التقدم سريعاً على طريق تطبيع العلاقات». وكان وزير الخارجية التركي، جاويش أوغلو، قد صرح الإثنين الماضي في خطاب ألقاه أمام مؤتمر السفراء في وزارة الخارجية في إسطنبول، بأن تطبيع العلاقات مع إسرائيل هو إحدى النقاط الأساسية في السياسة الخارجية التركية.

روسيا والوضع في قطاع غزة والضفة المحتلة، إضافة إلى تعزيز العلاقات الثنائية على مختلف المستويات. لكن المواقف التركية الرسمية المتتالية، وصولاً إلى الإهانة الأخيرة، تشي بأن التركي هو في موقع من يسترضي الإسرائيلي، في مقابل أن الأخير هو في موقع من يقطف الثمار ويجزّ التركي نحو ثوابته وخياراته. واستناداً إلى التطورات الإقليمية في سوريا والمنطقة ومفاعيلها على أطراف الصراع، يصير مفهوماً العلاقة التبادلية بين تطورات العلاقات الثنائية التركية - الإسرائيلية، وبين متغيرات الميدان في الساحة السورية. وبعبارة أدق: يأتي مسار تطبيع العلاقات بين أنقرة وتك أيب كجزء من مخطط مضاد لاحتواء مفاعيل الانتصارات التي حققها محور المقاومة في الساحة السورية.

أما عن معالم الحوار المتصلة بالضفة والقطاع، فباتت النتائج واضحة من المقدمات التي عبّدها كلٌّ من أردوغان، عندما دعا قبل أشهر إلى أفضل العلاقات مع إسرائيل، ونائب رئيس الوزراء التركي بإهانة مقاومة أيضاً إعلان رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو،

والأميركية، حتى في ذروة المواجهة الكلامية مع الطرف الإسرائيلي، كما أنه لم ينتقل إلى مرحلة دعم المقاومة الفلسطينية. من الواضح أن هذا الحوار الثنائي ليس مقدمة لاستكشاف هل بالإمكان الحصول على أثمان «ملائمة»، على أن يُبنى على الشيء مقتضاه، بل خطوة استكشافية لاختبار القطيعة الطرفية مع مرحلة 2010، وتمهيداً للارتقاء في مسار التطبيع الذي حسمت تركيا أمرها به. وعادة ما يكون هذا المستوى من الحوار (مدبراً وزارة الخارجية) تعبيراً للطريق لرفع مستوى الحوار إلى مستوى وزراء، ووفق نتائج وتطور الظروف السياسية، نحو مستويات أعلى.

امتداداً لهذا المسار الذي بات بالإمكان تحقيقه على وقع المواقف التركية، لم يعد من الصعوبة الجزم بأن ما يجري حتى الآن ليس سوى مقدمات سوف تظهر نتائجه تباعاً على المستوى الثنائي والإقليمي، وأيضاً في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية. مع ذلك، لم يترك المسؤول الإسرائيلي، الذي نقلت عنه «هآرتس»، محاور الحوار المرتقب غامضة، موضحاً أنها ستشمل قضايا سياسية وأمنية، مثل: الحرب السورية، والعلاقات مع

علي حيدر

مع الإعلان في تل أبيب عن بدء الحوار السياسي مع أنقرة، للمرة الأولى منذ عام 2010، تتكشف جوانب إضافية للإهانة التي وجهها نائب رئيس الوزراء التركي، محمد شيمشك، إلى مقاومة الشعب الفلسطيني. ويشي التعاقب بين الحديثين بأن هذه الشتيمة لم تكن سوى جزء من عمليات التمهيد اللازمة؛ فلو لم يكن الموقف التركي ضمن هذا المنسوب من الشتم للمقاومة، لكان من المشكوك فيه أن توافق تل أبيب على استكمال المسار السياسي المتصاعد بين الدولتين.

وسيشهد هذا المسار تطوراً في الاتصالات السياسية باتجاه «الحوار السياسي»، كما لفتت صحيفة «هآرتس»، والذي يجري للمرة الأولى منذ حادثة سفينة مرمرة، مع وصول المدير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية، يوفال روتم، بعد حوالي أسبوعين، إلى أنقرة، اللقاء نظيره التركي. وتشكل هذه الخطوة تنويجاً لمسار القطيعة مع تلك المرحلة التي حاول فيها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أن يقدم نفسه كناصر للشعب الفلسطيني، مع التذكير بأنه لم يتجاوز السقف الحمراء الإسرائيلية